وزير المياه يؤكد ضرورة إيجاد آلية لخفض فاقد المياه

صنعاء / سبأ :

أكد وزير المياه والبيئة المهندس عبدالرحمن فضل الارياني على ضرورة إيجاد آلية عمل لتخفيف فاقد المياه في شبكات المياه بمختلف وأشار الارياني خلال حفل انتهاء وتسليم مشروع الشراكة بين القطاع العام والخاص المتعلق بخفض فاقد المياه الذي تم إنشائه بمديرية أزال بأمانة العاصمة بتكلفة 60 مليون ريال بتمويل من المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بالأمانة بالتعاون مع مكتب التعاون الفني الألماني الـ(جي تي زد)..أشار إلى أن اليمن بحاجة ماسة إلى الحلول التي تساعد على ترشيد واستخدام المياه .

وأكد حرص الحكومة على إيجاد الحلول والمعالجات لتوفير المياه للمواطنين في المناطق التي تعاني من نقص في المخزون المائي .. مثمنا الجهود التي قدمها مكتب التعاون الفني الألماني وشركة (فاج) الألمانية وكل من ساهم في إنجاح المشروع .

من جانبه أشار مدير عام المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بالأمانة إبراهيم المهدي على أهمية المشروع لخفض فاقد المياه من خلال استخدام إدارة الضغط لمنطقة المشروع المختارة بمديرية ازال بواسطة نظام تحكم عن بعد ومحابس تعمل بتقنية الضغط العالي .

وأكد بأن هذا النظام سيساعد في خفض الفاقد من المياه الناتج عن التسريبات في الأنابيب أو حدوث انفجارات في الأنابيب من خلال الضغط وأجهزة الاستشعار المركبة في أماكن مختلفة في النظام تقوم برصد وإرسال المعلومات إلى وحدة التحكم الذكية .

فيما قدم رئيس السكرتارية الفنية لإصلاح قطاع المياه في الـ (جي تي زد) أنور السحولي والمدير الإقليمي لمبيعات (فاج) الألمانية ركتن فالد ديرك شرحا عن مكونات وأهمية المشروع وآلية استخدامه .

وفي ختام الحفل تم توقيع برتوكول تسليم المشروع وقعه مدير عام المؤسسة المحلية والصرف الصحي بالأمانة وعن مكتب التعاون الفني الألماني رئيس السكرتارية الفنية لقطاع المياه وعن شركة فاج المدير الإقليمي للمبيعات .

إحلال أكثر من 30 ألف معلم ومعلمة منذ عام 1990م:

التربية تتعاقد مع 1500معلمة يمنية خلال العام الجاري لتغطية المدارس الريفية

صنعاء / متابعات :

قال مسؤول في وزارة التربية والتعليم إن الوزارة عملت على إحلال أكثر من 30 ألف معلم ومعلمة من اليمنيين من خريجي الجامعات والمعاهد اليمنية منذ عام 1990م وحتى 2008م بالإحلال عن المدرسين العرب وأن عدد المدرسين المتعاقدين الأجانب في اليمن حالياً 800 ألف مدرس ومدرسة بعد أن كان عددهم 35ألف مدرس ومدرسة.

وقال عنان عبده الحاج نائب مدير عام شئون المعلمين بوزارة التربية والتعليم في تصريح صحفي إن أكثر من 6آلاف معلم يمني تعاقدوا بالإحلال عن المدرسين العرب خلال الفترة من 2003م وحتى 2008م فيما تم التعاقد مع 927معلمة يمنية خلال العام الماضي لتغطية المناطق الريفية بتمويل من البنك الدولي ومنظمة اليونيسيف.

وأشار إلى أنه يجري حالياً استكمال إجراءات التعاقد مع 1500مدرسة يمنية لتغطية المناطق الريفية النائية هذا العام بتمويل برنامج المسار السريع والبنك الدولي.

وأشار الحاج إلى أن من تم التعاقد معهم من المعلمين اليمنيين بالإحلال قد تم توظيفهم بعد عامين من فترة التعاقد معهم وانه سيتم خلال العام الجاري توظيف 500 معلمين ومدرسة لافتا أن الوزارة ستنتهي من عملية الإحلال العام المقبل.

في ختام اجتماع الدول المطلة على البحر الأحمر المنعقد بالرياض

إقرار تشكيل قوة بحرية عربية لمكافحة القرصنة

العميد راصع : اليمن مستعدة لتقديم كافة التسهيلات للسفن العربية لمكافحة القرصنة البحرية

الرياض / سبأ :

اقر الاجتماع المشترك لقادة القوات البحرية وخبراء وزارات الخارجية في دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية المطلة على البحر الأحمر تشكيل قوة واجب بحرية عربية من دول الخليج العربي والدول المطلة على البحر الأحمر لمكافحة القرصنة تمشياً مع قرارات الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن الدولي وتكون تحت قيادة موحدة لمدة عام على أن يتم بعد ذلك تقييم الوضع.

وسوف تتولى هذه القوة التي ستتشكل من دول مجلس التعاون الخليجي الست « والجمهورية اليمنية ومصر والأردن والسودان وجيبوتي» مسؤولية تأمين الحماية ضد القرصنة البحرية التي تستهدف السفن وناقلات النفط والغاز في مناطق الاهتمام.

وحدد إعلان « الرياض « الصادر عن الاجتماع يوم أمس الاثنين آلية تشكيل قوة الواجب البحرية العربية وبعد الموافقة على تشكيلها وقيادتها تحدد كل دولة حجم وطبيعة المشاركة.

وتتولى هذه القوة البحرية مسؤولية تأمين الحماية ضد القرصنة البحرية التي تستهدف السفن وناقلات النفط والغاز في مناطق الاهتمام وتنسق قيادة قوة الواجب البحرية مع القوات الدولية المتواجدة والقوات التابعة للدول التي تعمل بشكل مستقل في المنطقة لنفس الغرض حيال تبادل المعلومات وتوزيع مناطق المسؤولية ضمن الممر الأمن.

وكذلك التنسيق مع الجهات الحكومية وشركات النقل البحرية والموانئ البحرية التابعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية المطلة على البحر الأحمر لإصدار قوائم عن التحركات اليومية لسفنهم والتي تبحر في المناطق ذات الاهتمام لتسهيل عملية تأمين الحماية لها .

وقال إعلان الرياض انه حرصا من الدول المشاركة على تعزيز التنسيق الدولي لمكافحة ظاهرة القرصنة وتقديرا منها لأهمية الجهود في إطار جامعة الدول العربية والجهود الإقليمية في هذا الشأن تفوض رئاسة الاجتماع المملكة العربية السعودية إحاطة كل من الأمم المتحدة والمنظمة البحرية الدولية ومجموعة الاتصال الدولية بمضمون هذا الإعلان بعد الاتفاق على آلية التنفيذ.

وتكون المملكة العربية السعودية ممثلة بالقوات البحرية الملكية السعودية الجهة التي تنسق جهود القيادات البحرية في الدول العربية المطلة على البحر الأحمر ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتدعو خلال شهرين من تاريخ هذا الإعلان لعقد اجتماع لبحث ردود الدول المجتمعة ووضع آلية لمتابعة تنفيذ المقترحات الواردة في هذا الإعلان .

وعبر المجتمعون على تأكيدهم على احترام سيادة الصومال ووحدة أراضيه واستقلاله السياسي وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.. مشيرين إلى أن تنامي ظاهرة القرصنة أمام سواحله ما هي الأ نتيجة لتدهور الأوضاع السياسية والأمنية والإنسانية في هذا البلد .

كما أكدوا دعمهم للعملية السياسية في الصومال وما أثمر عنه اتفاق جيبوتي تحت رعاية الأمم المتحدة من اختيار للبرلمان الصومالي وانتخاب شريف شيخ احمد رئيسا للصومال ورحبوا بكافة الجهود الدولية والإقليمية الرامية لتوفير أسباب النجاح.. مؤكدين أن مشكلة القرصنة لا يمكن معالجتها بشكل جذري دون عودة السلام والاستقرار للصومال وتوفر حكومة مركزية لهذا البلد.

وأعربوا عن قلقهم الشديد من استمرار عمليات القرصنة والسطو المسلح قبالة سواحل الصومال والمياه الدولية قبالة خليج عدن والمحيط الهندي باعتبارها شكل من أشكال الجريمة الدولية التي تهدد سلامة الملاحة الدولية وحركة التبادل التجاري والاقتصادي بين دول العالم وعزمهم على تعزيز آليات التعاون والتنسيق لمكافحة تلك الظاهرة واحتواء كافة تداعياتها السلبية على امن واستقرار المنطقة واتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون امتدادها إلى البحر الأحمر أو الخليج العربي.

وابدوا الرغبة في تعزيز التعاون بين الدول المشاركة في الاجتماع على المستويات السياسية والعسكرية وتنسيق المواقف حيال كافة الجوانب المتعلقة بمكافحة القرصنة والسطو المسلح إقليميا ودوليا.

وأكد المجتمعون أهمية استبعاد البحر الأحمر من أية ترتيبات دولية خاصة بمكافحة القرصنة البحرية باعتبار أن أمن البحر الأحمر تقع مسؤوليته الرئيسية على الدول العربية المطلة عليه.

كما أكدوا أهمية تعزيز التعاون والتشاور العربي – الدولي لدعم الجهود الرامية لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال وفي آلمياه الإقليمية قبالة خليج عدن وغربي المحيط الهندي وبحث آليات ووسائل التعاون الممكنة مع القوات المتعددة الجنسيات المكلفة بمكافحة القرصنة .

هذا وقد أكدت الجمهورية اليمنية استعدادها للتعاون مع الدول العربية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن بحكم موقعها الجغرافي المقابل للسواحل الصومالية لمكافحة القرصنة والجرائم المنظمة.

جاء ذلك في كلمة اليمن في افتتاح أعمال اللقاء المشترك لقادة القيادات البحرية وخبراء وزارات الخارجية للدول العربية المطلة على البحر الأحمر ودول مجلس التعاون الذي عقد أمس في العاصمة السعودية الرياض والتي ألقاها رئيس مصلحة خفر السواحل اليمنية رئيس وفد اليمن العميد علي أحمد راصع.. مؤكدا استعداد اليمن لتقديم كامل التسهيلات للسفن العربية للمشاركة في مكافحة القرصنة، وتبادل الخبرات والمعلومات وإجراء التدريبات المشتركة وذلك في نطاق الاتفاقيات الأمنية .

وأشار العميد راصع إلى أن الجمهورية اليمنية قد دعت منذ أكثر من خمس سنوات عندما تزايدت جرائم القرصنة الصومالية في منطقة خليج عدن إلى أهمية أن تلعب الدول المطلة على خليج عدن والبحر الأحمر دورا إيجابيا في مكافحة القرصنة .

وقال " في اعتقادنا أن دولنا لو تضافرت جهودها وإمكانياتها فستكون قادرة أكثر من سواها على الاضطلاع بدور أكثر ايجابية وتأثيراً ليس في الحد من القرصنة فحسب وإنما أيضاً في مكافحة الهجرة غير القانونية وتهريب المخدرات" .. مشيراً إلى أن كل هذه المشاكل لا تؤثر سلبا على دولة بعينها من دول المنطقة بل أصبحت كل دول الإقليم العربية تتأثر سلبا بهذه المشاكل باعتبار أن مشكلة القرصنة التي تعاني منها دول المنطقة أثبتت الأحداث أن دولة واحدة مهما بلغت إمكانياتها لا تستطيع مواجهة هذه المشكلة وهو ما جعل الدول الغربية تلجأ إلى التكتل من اجل محاربة ظاهرة القرصنة حماية لأمن بلدان المنطقة وشعوبها.

واستعرض رئيس مصلحة خفر السواحل جهود اليمن في مكافحة القرصنة البحرية ..وقال " إيمانا من اليمن بأهمية الأمن البحري أنشئت قبل حوالي ست سنوات مصلحة خفر السواحل كوحدة أمنية بحرية متخصصة وتم تأسيس مجموعة من المراكز الرقابية والعملياتية بمنطقة خليج عدن وبنهاية هذا العام ستكون جميع هذه المراكز جاهزة للعمل بما في ذلك نظام الرقابة الساحلية".

وأشار العميد راصع إلى انه تم إعطاء الأولوية لمنطقة خليج عدن وباب المندب نظرا لقربها من القارة الأفريقية ولأهميتها للملاحة الدولية

وقال " يمكن من خلال هذه المراكز تنظيم دوريات بحرية للحد من نشاط القراصنة وتنظيم هذه الدوريات في إطار التعاون العربي لن يكون مكلفا خاصة إذا علمنا أن الخطوط الملاحية الدولية قريبة إلى السواحل اليمنية أكثر منه إلى السواحل الصومالية".

وطالب رئيس مصلحة خفر السواحل اليمنية بالاستفادة من تجربة الإتحاد الأوروبي في مكافحة القرصنة والهجرة غير القانونية وتهريب المخدرات وقال " إننا على يقين تام إذا أخلصنا النوايا فسنصبح قادرين بما نملكه من إمكانيات وخبرات على تحقيق انجاز ايجابي لمكافحة القرصنة والهجرة غير القانونية والجرائم المنظمة".

وأكد المجتمعون أهمية دعم ومساندة مجموعة الاتصال الدولية المكلفة بتنسيق الجهود الدولية لمكافحة القرصنة والتطلع بان تسهم هذه المجموعة كآلية إقليمية في وضع برنامج عمل يكفل محاصرة ظاهرة القرصنة وتداعياتها الخطيرة على امن وسلامة الملاحة البحرية في هذه المنطقة ذات الأهمية الإستراتيجية كممر بحري للتجارة الدولية.

في حفل اختتام حملة 21 يوماً من عناية (MTN)

نور باعباد : على القطاع الخاص أن يتحمل مسؤولياته تجاه المجتمع وأن يؤمن بالمسؤولية الاجتماعية

صنعاء/ أنور حيدر :

أكدت الأخت/ نور باعباد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على أهمية أن يتحمل القطاع الخاص مسؤولياته تجاه قضايا المجتمع.

وأضافت في حفل اختتام حملة 21 يوماً من عناية (MTN) إن على القطاع الخاص أن يؤمن بأهمية المسؤولية الاجتماعية تجاه خدمة المجتمعات المحلية.

وأشارت إلى أن الحملة 21 يوماً من عناية (MTN) قدمت خدمات اجتماعية مباشرة للمجتمع وأشركت القطاع الخاص في خدمة وتنمية المجتمعات المحلية ورفدت جهود الدولة في العملية التنموية وأوجدت بنية لمشاريع اجتماعية متينة وتنمية مستدامة طويلة المدى.

ونوهت إلى أن (MTN) تحفز مختلف المؤسسات التجارية على تعزيز دورها في خدمة المجتمعات ووفرت الكثير من فرص العمل.

من جانبه قال الأخ/ رائد أحمد الرئيس التنفيذي لشركة (MTN) إن الحملة هدفت إلى تقديم خدمات اجتماعية مباشرة للمجتمع بالترحل والمشاركة الميدانية لأكثر من 800 موظف وموظفة نفذوا أكثر من 30 مشروعاً خدميا مولتها ورعتها الشركة.

وأوضح أن برنامج الحملة للعام الجاري نفذ العديد من المشاريع المستدامة ذات الطابع التنموي في مجال الصحة والرياضة والثقافة والتعليم والخدمة الاجتماعية كحملة النظافة والتشجير وتسوية الحدائق واليوم المفتوح لرعاية الأيتام وتسوية بعض الملاعب الرياضية وحملة نظافة المساجد والأماكن الأثرية والتاريخية وحملة مكافحة الملاريا وحملة التوعية المرورية وحملة المدارس.

وأشار إلى أن الحملة بادرة فريدة من نوعها تعكس روح المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع كونها المبادرة الأولى من نوعها في اليمن التي يتم فيها تنفيذ المشاريع بعمل طوعي يقوم به موظفو الشركة.

إلى جانب ذلك ألقيت كلمات باسم منظمات المجتمع المدني ألقاها كل من محمد سعيد الحطامي رئيس مؤسسة الزهراء الاجتماعية الخيرية وأمة الرزاق جحاف عن جمعية البراءة وجمالة البيضاني رئيس جمعية التحدي ركزت في مجملها على تقديم الشكر لـ (MTN) على خدماتها الاجتماعية الرائعة التي تقدمها لكافة شرائح المجتمع وتخلل الحفل تقديم أنشودة وتقديم عرض لفيلم وثائقي استعرض كافة الفعاليات التي قام بها موظفو الشركة في خدمة المجتمع في كافة المحافظات.

وفي ختام الحفل تم تكريم عدد من المكرمين على رأسهم الأخت/ نور باعباد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والجمعيات والمؤسسات الفاعلة في المجتمع وتكريم موظفي الشركة.

الهيئة العليا لمكافحة الفساد تؤكد دعمها لتحالف المجتمع المدني

صنعاء / احمدالزكري :

جددت نائبة رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد الدكتورة بلقيس أبو أصبع حرص الهيئة على استمرار الشراكة مع منظمات المجتمع المدني في مجال مكافحة الفساد والوقاية من مخاطره.

وفي ورشة العمل حول آليات بناء التحالفات التي نظمها اليوم في صنعاء مكتب شركاء من اجل التغيير الديمقراطي شددت الدكتورة بلقيس على أهمية بناء التحالفات لمكافحة الفساد.

وأوضحت أن هناك مكونا خاصا للمجتمع المدني في الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، لافتة الى وجود فريق وطني يعمل في هذا المكون تمهيدا لإطلاق الإستراتيجية التي تعد الآلية لمكافحة الفساد عبر برامج تحرص الهيئة على أن تشارك مختلف الفعاليات في رسمها وتنفيذها.

وأوضحت الدكتورة بلقيس أن لدى الهيئة محاور تعمل وفقها تتضمن التحري والتحقيق والتوعية والوقاية، مؤكدة على أهمية إشراك مختلف الفعاليات في هذه المحاور.

بلقيس أبو أصبع

وأبدت نائبة رئيس الهيئة تفاؤلا كبيرا بدور المجتمع المدني في مكافحة الفساد مستشهدة بمشاريع نفذها المجتمع المدني بالتعاون مع الهيئة.

وتعليقا على تساؤلات المشاركين أكدت الدكتورة بلقيس جدية الهيئة على مكافحة الفساد لافتة إلى أن قضايا عديدة تدرس من قبل الهيئة بعد إحالة بعضها إلى النيابة، مشيرة إلى أن قانون مكافحة الفساد لا يجيز للهيئة نشر تفاصيل القضايا قبل صدور لأحكام باتة بشأنها.

وذكرت أن الهيئة قدمت إلى مجلس النواب تعديلات قانونية ستساعد الهيئة بشكل أفضل على مكافحة الفساد.

من جانبه أوضح عضو الهيئة رئيس قطاع المجتمع المدني عز الدين الاصبحي ان المجتمع المدني يمثل احد أهم أعمدة النزاهة إلى جانب الإعلام والقطاع الخاص والمنظمات الدولية داعيا منظمات المجتمع المدني إلى تقديم مبادرات لتعزيز قيم النزاهة والشفافية.

وأشار إلى ان المجتمع المدني بنى شبكات وتحالفات عديدة داعيا إلى تفعيل تلك التحالفات بشكل اكبر في الواقع.

وقال نحتاج إلى تحالفات قوية ومنفتحة على كافة فئات المجتمع لتؤتي ثمارها الفضلي في مجال تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد.

وأكد أن المجتمع المدني قدم نموذجا ايجابيا من خلال شراكته مع الهيئة في تنفيذ 23 مشروعا في اغلب محافظات الجمهورية نسقت لها الهيئة مع الشركاء الدوليين، داعيا في هذا الجانب الى مزيد من الشراكة الفاعلة مع المجتمع المدني والأجهزة الرسمية والشركاء الدوليين.

وتحدث كبير خبراء الإدارة في القطاع العام بالبنك الدولي(ارون اريا) عن دعم البنك في مجال مكافحة الفساد لهيئة مكافحة الفساد والمجتمع المدني وبقية الأجهزة الرسمية الأخرى المتعلقة بالرقابة ومكافحة الفساد.

وأشار إلى أهمية بناء التحالفات في المجتمع المدني لمكافحة الفساد واستعداد البنك عبر الهيئة لتقديم الدعم المادي والفني لإنجاح هذا التحالف.

وأكد على أن التحالفات القائمة يمكنها الانضمام الى التحالف الذي سينتج عن لقاء اليوم بما يؤدي إلى دور كبير في مكافحة الفساد.

ودربت في الورشة (رجاء حياري) مديرة منظمة شركاء -المكتب الإقليمي الاردن -منظمات مجتمع مدني عن مفهوم التحالف وآليات عمله وكيفية صنع القرار والتواصل مع الإعلام.

مدير عام مكتب التخطيط والتعاون الدولي لـ (14 أكتوبر):

إنجاز جزء كبير من المشاريع في البرنامج الاستثماري المحلي لمحافظة الضالع

الضالع/ مثنى الحضوري :

بلغت قيمة مشاريع البنية التحتية والخدمية المنجزة بالضالع ضمن البرنامج الاستثماري المحلي خلال النصف الأول من العام الجاري 395 مليوناً و 454 ألف ريال ما نسبة 30% من إجمالي البرنامج المحلي البالغ ملياراً و 303 ملايين ريال.

أوضح لصحيفة 14 أكتوبر مدير مكتب التخطيط والتعاون الدولي بالمحافظة نبيل العفيف أن مديرية الأزارق احتلت المركز الأول في الصرف على المشاريع تليها مديرية جبن وفيما يخص المشاريع الممولة مركزيا في المحافظة أشار العفيف إلى أن إجمالي ما تم صرفة من البرنامج الاستثماري المركزي خلال نفس الفترة بلغ ملياراً و 211 مليون ريال ما بنسبة 35% من إجمالي قيمة البرنامج البالغة ثلاثة مليارات و 495 مليون ريال.

وبين أن قطاع الطرق تصدر بقية القطاعات بقيمة 519 مليوناً و 507 آلاف ريال لعدد 23 مشروعاً فيما أحتل قطاع التعليم والتدريب المهني المرتبة الثانية بـ 314 مليوناً و 784 ألف ريال وجاء قطاع المياه والبيئة في المرتبة الثالثة بـ (265) مليوناً يليه قطاع الزراعة والري بـ ثمانية ملايين و 599 ألف ريال.

وذكر مدير التخطيط والتعاون الدولي أن مشاريع الشباب والرياضة جاءت في المراتب التي تليها بقيمة 21 مليون ريال بالإضافة إلى (10) ملايين ريال من مجال الكهرباء.

وفيما يخص المشاريع الممولة من الصندوق الاجتماعي أشار العفيف إلى أنه يجري تنفيذ 38 مشروعاً بكلفة (7) ملايين و 476 ألف دولار موزعة على قطاعات التربية والتعليم والمياه والطرق ولفت العفيف إلى أنه يجرى العمل حالياً على تنفيذ 23 مشروعاً في مجال المياه والصرف الصحي بكلفة (4) ملايين و 618 ألف دولار فضلا عن إنجاز (5) مشاريع وعشرة أخرى قيد التنفيذ بالإضافة إلى إنجاز الدراسات الفنية لثمانية مشاريع متبقية وأرجع أسباب التأخير في تنفيذ المشاريع المدرجة في البرنامج الاستثماري للنصف الأول إلى التأخير في إعلان مناقصات المشاريع الجديدة بمختلف المديريات وعددها (75) مشروعاً وأكد أهمية تفعيل المكاتب الفنية بالمحافظة والمديريات للقيام بدورها في إعداد الدراسات والتصاميم الفنية للمشاريع ومتابعة إجراءآت المناقصة.

وفيما يخص المشاريع المركزية شدد العفيف على ضرورة التواصل والتنسيق بين المكاتب التنفيذية والجهات المركزية لمتابعة البرنامج الاستثماري المركزي.